حـــوار

بقلم: احمد طلعت

حوار الشركاء!!

كنا من اول المطالبين بالحوار القومى واكثر المتحمسين له انطلاقا من اقتناع اكيد بان الفترات الحاسمة من تاريخ الشعوب تتطلب تضافر كل القوى وتعاون كل الاراء من اجل الخروج بالوطن من ازماته ومواجهة معاركه بكلمة رجل واحد. وكانت هذه الدعوة - الدعوة الى حوار وطنى - تلقى من الجالسين فى مقاعد السلطة التجاهل الكامل فى بعض الاحيان والتهكم والسخرية فى احيان اخرى على زعم بان المعارضين انما يسعون الى مقاعد الحكم وكان هذه المقاعد هى (غنيمة) يسعى اليها الراغبون فى الكسب وتحقيق المنافع الشخصية.

وكنا نقول دائما ان المشاركة فى الحكم هى مشاركة فى (مسئولياته) وليست مشاركة فى مغانمه لان الحكم (النظيف) بطبيعته ليست فيه مغانم وانما فيه فقط مسئوليات وتضحيات وكنا نقول ايضا ان صواب الرأى ليس حكرا على حزب بعينه او جماعة بذاتها وانما هو اجتهاد من حق كل مواطن ان يشارك فيه فالمواطنون امام القانون سواء وهم ايضا فى الوطنية سواء.

لكن (دوار) السلطة كان يصور للقائمين على امور الحكم انهم وحدهم اصحاب الحقيقة وانهم وحدهم اصحاب الحق فى الاجتهاد زاعمين لانفسهم تمثيل الاغلبية وبالتالى حق التحدث - وحدهم - باسمها. ولقد اثبتت الاحداث ان الذين حكموا مصر منذ عام ١٩٥٢ حتى الان لم يكونوا (دائما) الممثلين الحقيقيين للشعب كما ان ما اتخذوه من قرارات باسم هذا الشعب لم يكن دائما فى صالحه او من اجل المصلحة العامة.

ولنضرب مثلا بقانون الاصلاح الزراعى الذى تصور انه اعظم مشاريعهم لخدمة الشعب فاذا هو يحمل من الاثار الجانبية ما ادى الى انهيار الانتاج الزراعى والحيوانى وتفكك العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى وقلب موازين العدالة بين الملاك والمستأجرين حتى اضطرت الحكومة مؤخرا الى الغائه وان كانت لم تملك الشجاعة للقول صراحة بهذا الالغاء فاسمته تعديلا لبعض احكام القانون وهو التعديل الذى افقد القانون كل معناه وحكم عليه بانه كان قانونا متسرعا املته ظروف (الشعبية) وليست مصالح الشعب.

وكذلك الحال بالنسبة للقطاع العام الذى دافع عنه من يسمون انفسهم (ممثلى الاغلبية) ثم اضطروا الى الاعتراف بفشل معظم مشروعاته وعرضوها للبيع او للتصفية بعد ان كانوا يتهمون المعارضين للقطاع العام بانهم اعداء المكاسب الاشتراكية...؟؟

والعلاقة بين المالك والمستأجر فى العقارات المبنية نظمتها الحكومات المتعاقبة بقوانين متسرعة وغير مدروسة ادت الى ازمة الاسكان وانتشار ظاهرة خلو الرجل ثم ادت بعد ذلك الى (اختراع) فكرة التمليك وتراكم مشكلة الاسكان على النحو الذى اضطر الحكومة الحالية الى وضع مشروع قانون تلغى به كل ماصدر فى هذا الشأن من قوانين تاركة الامور يحكمها القانون المدنى ونظرية حرية التعاقد. لكن الحكومات المتعاقبة التى خلقت المشكلة كانت دائما تتهم المعارضين بانهم طلاب (سلطة) وتتمسك بالخطأ الذى وقعت فيه حتى اضطرت مؤخرا الى الاعتراف به والسعى لتعديله.

وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الذى هدمته السياسات الغوغائية من اساسه بدعوى مجانية التعليم وتكافؤ الفرص فاكتظت الفصول بالتلاميذ وانتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية وازدحمت الجامعات وتعطل الخريجون بعد ان انخفضت مستوياتهم العلمية كل ذلك والحكومات التى تدعى تمثيل الاغلبية (تسب) المعارضين وتدعى انها وحدها التى تملك مفاتيح الحقيقة ثم عادت وادركت الخطر العظيم الذى يتهدد التعليم والعلم واساسه فاتجهت الى وضع سياسات جديدة وانظمة جديدة كان ينادى بها المعارضون منذ زمن بعيد..؟؟

فالذين يزعمون تمثيل الاغلبية ويدعون (احتكار) الحقيقة هم الذين خربوا الاقتصاد والتعليم والمرافق وهم الذين اخذتهم العزة بالاثم فاتهموا معارضيهم بانهم من طلاب السلطة واعداء المكاسب (الاشتراكية) واعوان الراسمالية فلما تكشفت الحقيقة وانهار البناء سعوا الى ما اسموه حوارا وطنيا واعترفوا - فى النهاية - بان هناك رايا آخر من حقه ان يشارك وان يساهم وان الحقيقة ليست حكرا على حزب واحد حتى ولو كان يدعى تمثيل الاغلبية.

بقى ان يستوعب الحزب الحاكم هذا الدرس جيدا فلايدخل الحوار متعاليا او زاعما بانه يملك ناصية الحقيقة وانما عليه ان يعترف اولا باخطائه فى رسم السياسات وفى الممارسة ثم عليه بعد ذلك ان لايفرض رأيه على الاخرين بحجة تمثيل الاغلبية وانما يكون مستعدا للقبول برأيهم انقاذا للوطن من مخاطر تتهدده.

ويبقى سؤال عن نوايا الحزب الحاكم من وراء هذا الحوار الوطنى فهل هى محاولة لجمع التاييد لسياساته وممارساته ام هى ادراك لحجم المخاطر وحجم الازمة...؟؟

وقريبا سوف يسمع الشعب الجواب